ثقافة الكراهية يجب أن ترفض من الجميع

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 14 نوفمبر 2009 م - العدد (146446) السنة الحادية و الأربعون

المؤتمر العام الثاني للنقابة العامة للمهن التعليمية.. الهموم والآمال

النقابة المنتخبة ستكمل مسيرتها للارتقاء بالعملية التعليمية

صنعاء / سبأ :

دعا تربويون إلى ضرورة تنسيق الجهود بين النقابة والجهات المعنية بالتربية والتعليم للارتقاء بالعملية التعليمية من خلال الاهتمام بالمعلم مهنياً ومادياً وتطوير المناهج الدراسية.

وأكدوا على دور النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية خلال الفترة القادمة في ظل العملية الديمقراطية الكبيرة التي شهدتها النقابة لانتخاب المجلس العام والمكتب التنفيذي ولجنة الرقابة بمشاركة الهيئات الإدارية ومندوبين عن المحافظات.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) استطلعت آراء عدد من المشاركين حول هموم وتطلعات التربويين ودور النقابة في الإسهام بالارتقاء بالعملية التعليمية في اليمن. يقول أمين عام النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية محمد حنظل أن النقابة كمنظمة جماهيرية حقوقية تعنى بخدمة المعلم عبر الاهتمام بهذه الشريحة كونها أساس العملية التربوية من خلال التنسيق مع الجهات المعنية لرفع مستوى المعلم مادياً كاعتماد طبيعة العمل وغيرها من البدلات ومعنوياً من خلال تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية بمختلف التخصصات سواء عن طريق الوزارة أو المنظمات الجماهيرية المحلية والخارجية.

وثمن حنظل دعم الأخ رئيس الجمهورية للعمل النقابي وتوجيهاته بتوفير مقر رسمي للنقابة تم افتتاحه خلال انعقاد المؤتمر العام الثاني للنقابة..مشيرا إلى ما حققته النقابة من مكاسب كبيرة خلال الفترة الماضية.. مؤكدا أنها ستكمل مسيرتها من خلال قيادتها المنتخبة الجديدة في سبيل الارتقاء بالعملية التعليمية.

وحول آلية اختيار الهيئة الإدارية للنقابة يوضح حنظل أن المشاركين في المؤتمر خلاصة عملية انتخابية شارك فيها ربع مليون تربوي على مستوى الجمهورية حيث تم انتخاب لجان نقابية على مستوى المدارس التي بدورها انتخبت الهيئة الإدارية للمديريات ومن ثم هيئة المحافظة بالإضافة إلى مندوب عن كل ألف معلم.

وأشار إلى أن أعضاء فروع النقابة بالمحافظات المشاركين في المؤتمر سينتخبون 67 عضواً قوام المجلس العام الذي بدوره سينتخب 11 عضواً قوام المكتب التنفيذي للنقابة، بالإضافة إلى خمسة أعضاء قوام لجنة الرقابة .

واعتبر رئيس فرع النقابة بمحافظة صعدة أحمد الادول أن انعقاد المؤتمر يمثل نقلة نوعية في العمل التربوي كونه يتيح للتربوي ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار من يمثله في المكتب التنفيذي والمجلس العام.. مشيراً إلى أن أعضاء النقابة يعلقون آمالهم على المؤتمر وما سيسفر عنه لتحقيق مطالبهم المختلفة.

ويرى الأدول أن النقابة بمثابة المحامي للمعلم في كل ما يتعرض له من محاولات إساءة.. لافتا إلى المكانة التي يجب أن يحظى بها المعلم بين أوساط المجتمع.

وأشار إلى الأنشطة والفعاليات التي ينظمها فرع النقابة بمحافظة صعدة رغم الظروف التي تمر بها جراء فتنة الإرهاب والتخريب.

وقال الأدول": المعلم كالجندي ..الأول يدافع عن الوطن من الأعداء والثاني يزرع الفكر السليم".

ونوه بدور النقابة في توجيه المعلمين لغرس قيم الولاء والثوابت الوطنية في النشء.. مطالبا وزارة التربية والتعليم بتكثيف البرامج والدورات التدريبية في محافظة صعدة بالذات لتعزيز قيم الولاء الوطني عبر المدرسين.

فيما اعتبر رئيس فرع النقابة بمحافظة الضالع فضل الصايدي انعقاد المؤتمر خطوة مهمة نحو تعزيز دور التربية في المجتمع ويعتبر مراجعة للماضي وانطلاقة نحو تحسين وضع المعلم..لافتا إلى أن بدل طبيعة العمل للإداريين والمتقاعدين من أهم القضايا الملحة التي يجب انجازها.

نائب الرئيس لدى حضوره الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام الثاني للنقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية

وأشار الصايدي إلى أن العمل التربوي تكاملي ومشترك بين الوزارة والنقابة وهو يحتم تعزيز التنسيق بهدف إيجاد حلول للصعوبات التي يواجهها المعلم في الميدان.

وأكد دور المعلم الكبير في توعية المجتمع وتعزيز قيم الولاء الوطني والأخلاق الحميدة في الأجيال القادمة..مشددا على دور النقابة في هذا الجانب من خلال التعاون مع السلطة المحلية بالمحافظات ومكاتب التربية.

مسعد الشعيبي مدير مدرسة الشهيد القهرة بمديرية الشعيب بمحافظة الضالع ومندوب النقابة يشير إلى أن تحسن مستوى التربوي إداريا أو مدرسا سينعكس على أدائه بشكل كبير.. مؤكدا ضرورة منح الإداريين بدل طبيعة عمل وعلاوة ريف.

ويرى مندوب محافظة عمران للمؤتمر عبدالكريم القهالي أن المطلوب من النقابة والمؤتمر العام الثاني الوقوف إلى جانب المعلم لتلبية متطلباته واحتياجاته مهنيا ومادياً.

وقال" العمل التربوي واجب كل معلم لكن التنسيق بين الجهد الحكومي والنقابة عمل ضروري لنجاح سير العملية التربوية وتخطي الصعوبات".

وأشار إلى أن دور النقابة مزدوج متمثل في المطالبة بحقوق المعلم وحمايته وتأهيله بمعنى توفير حياة كريمة له وفي ذات الوقت إقناعه بالقيام بواجباته على أكمل وجهٍ بما يتناسب وسياسات العملية التعليمية فضلاً عن تسهيل مهام الجانب الحكومي بهذا الصدد .

ويؤكد القهالي أن فرع النقابة يسهم في عملية التأهيل عبر تواصله مع قطاع التدريب والتأهيل بمكتب التربية والمطالبة بالدورات في مختلف التخصصات.

ولفت إلى التعاون القائم بين فرع النقابة ومكتب التربية في التوعية بدور المدرسة والمعلم في غرس القيم والمبادئ السليمة في الأجيال الصاعدة فضلا عن تعزيز قيم الولاء الوطني عبر التعاميم التي توزع على جميع مدارس المحافظة من خلال استهداف الإذاعات المدرسية وتوزيع ملازم النشيد الوطني للمدارس والتواصل مع اللجان المنتخبة في المدارس.

فيما يؤكد رئيس فرع النقابة بمحافظة مأرب عبدالله الهديبي ضرورة خروج المؤتمر بقرارات عملية ،منها المطالبة بحقوق المعلمين التي لم تكتمل من طبيعة عمل وإستراتيجية وبدل مناطق نائية.

واعتبر الهديبي أن الطريقة الأنسب للارتقاء بالعملية التعليمية تكمن في تحديث وتطوير المناهج وتلافي أي قصور في هذا الجانب مقابل تطوير وتأهيل المدرس.

في حين تأمل مندوبة النقابة بمحافظة تعز هيفاء العماري أن يخرج المؤتمر بكل ما هو مفيد للمعلم لأن فاقد الشيء لا يعطيه فالمعلم فاقد حقوقه المعنوية والمادية ونأمل رفعها عبر مطالبة النقابة.

ووصفت النقابة بربان السفينة الذي يجب أن يصوب أي أخطاء بالإضافة للمطالبة بالارتقاء بمستوى المعلم والمنهج الدراسي بما يواكب العملية التعليمية في باقي الدول.

من جانبها تؤكد عضو المكتب التنفيذي السابق بالنقابة سلمى المصعبي ضرورة انتخابات عناصر أكفياء قادرين على تنفيذ أهداف النقابة وخدمة الشريحة التي انتخبتهم.

وتتفاءل سلمى بنجاح القيادات النقابية التي سيتم انتخابها لخدمة المعلم والمطالبة بحقوقه والعمل على إيجاد خدمات وبدائل كالتأمين الصحي وسن التقاعد..مشيرة إلى تطبيق إستراتيجية التعليم الأساسي التي تهتم بتدريب وتأهيل المعلم وتحديث المناهج.

رئيس فرع النقابة بالمهرة وديع جوبان اعتبر أن المؤتمر جاء بعد جملة من التحضيرات الواسعة في إطار المحافظات التي توجت بمؤتمرات المحافظات الفرعية، متمنيا الخروج من المؤتمر بجملة من القرارات الهادفة إلى تطوير العمل النقابي المؤسسي وإصدار النظام الأساسي الجديد الذي أدخلت عليه جملة من التعديلات.

وأشار جوبان إلى أن أي عمل لابد من أن تواجهه صعوبات..وللتغلب عليها يؤكد ضرورة العمل من خلال الهيئات المؤسسية للنقابة في إطار المجلس العام والمكتب التنفيذي والأطر النقابية الدنيا والوسطى.. معتبرا أن نجاح العملية يعتمد على تنسيق الجهود بين النقابة ومكاتب التربية بالمحافظات.

وقال "أحيانا تحول الظروف الموضوعية من دون تحقيق بعض المطالب المشروعة خاصة ما يخص المشاكل الحقوقية لبعض المعلمين كتطبيق الإستراتيجية للمرحلة الثالثة و طبيعة العمل المؤجلة من عام 2006م ".

وأوضح جوبان أن الارتقاء بمستوى العملية التعليمية اخذ حيزاً كبيراً في التقارير المقدمة للمؤتمر، مشيراً إلى ضرورة أن تعكس النقابة اهتمامها في هذا الجانب من خلال عقد الندوات الهادفة إلى تطوير المناهج وتحديثها والارتقاء بمستوى المعلم عبر برامج التدريب والتأهيل .

ويرى أن الإشكالية ليست في عقد الدورات التدريبية وإنما في قياس أثر هذا التدريب على الواقع العملي حيث يقول : النقابة وقطاع التدريب والمناهج مطالبون بقياس أثر تلك الدورات.

في ختام دورة (آلية المحاكمة العادلة ورصد إدارة شؤون القضاء)..

عدد من مسؤولي الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان يتحدثون لصحيفة 14 أكتوبر :

منى الحارثي : الشبكة تضم ست منظمات يمنية تعنى بحقوق الإنسان

القضاء والتعبير وحرية الحصول على المعلومة وبناء القدرات هي محاور عمل الشبكة

المقطري يلقي الكلمة الختامية في الدورة

من فعاليات الدورة

لدى توزيع شهادات التخرج

المقطري : ضمان الحق بمحاكمة عادلة هو أهم ما يميز المجتمع الديمقراطي ودولة القانون

الشامي : الدورة تهدف إلى تدريب المحامين على آلية المحاكمة العادلة

أجرى الأحاديث / محمد الجرادي

اختتمت يوم الخميس الماضي دورة تدريبية عن آلية المحاكمة العادلة ورصد إدارة شؤون القضاء التي أقامتها المدرسة الديمقراطية واستهدفت (100) محام من محافظات: عدن، لحج، أبين، الضالع، حضرموت، تعز واستمرت ستة أيام ، وحاضر فيها المدربون اليمنيون د. علي مهدي العلوي وعفراء الحريري ومعين العبيدي.

14 أكتوبر حضرت الحفل الختامي والتقت بالإخوة القائمين على الدورة ، وتحدثت معهم عن الدورة وأهدافها والمستهدفين منها والخطط المستقبلية وغيرها من المواضيع وخرجت بالأحاديث التالية: .

منى الحارثي

المقطري

الشامي

المدرسة الديمقراطية استهدفت (460) طالباً وطالبة في كلية الشريعة بصنعاء و (50) قاضياً في المعهد العالي

في البداية تحدثت إلينا الأخت منى الحارثي مسؤولة برامج المرأة في المدرسة الديمقراطية ونأشطة في مجال حقوق الإنسان والمنسقة الخاصة بالمدرسة الديمقراطية في برامج الشبكة قائلة: الدورة عن آلية المحاكمة العادلة ورصد إدارة شؤون القضاء، وتنظمها الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان.

وأوضحت أن الشبكة تضم ست منظمات يمنية تعنى بحقوق الإنسان، هي : المدرسة الديمقراطية، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صحافيات بلا قيود المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات ، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، بالشراكة مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.

وعن عمل الشبكة وماهيته قالت: الشبكة تعمل على ثلاثة محاور هي : محور القضاء، محور التعبير وحرية الحصول على المعلومة ، محور بناء القدرات وأضافت أن الدورة استهدفت المحامين والمحاميات في محافظات: عدن، لحج، أبين، الضالع، حضرموت، تعز. تم توزيعهم على مجموعتين ، وكل مجموعة حددت لها ثلاثة أيام ، وأنه تم التنسيق مع نقابة المحامين اليمنيين، مركز العون القانوني ، مركز الإغاثة القانونية والاجتماعية، المرصد اليمني لحقوق الإنسان،--

(هود) في اختيار المتدربين.

وحددت أهداف الدورة بـ (معرفة آليات المحاكمة العادلة ورصد إدارة شؤون القضاء).

وتحدثت الأخت منى الحارثي عن الخطة الأساسية بالقول : نحن في المدرسة الديمقراطية مهمتنا التدريب، والإخوة في المرصد اليمني لحقوق الإنسان مهمتهم رصد الانتهاكات بحق القانون في جميع المحافظات.

وواصلت حديثها: عند رصد أي انتهاكات قانونية من قبل منسقي المحافظات التابعين للمرصد اليمني لحقوق الإنسان، يتم جمعها في تقرير ، وتدعي المنظمات الحقوقية والمانحين لاستعراض نتائج التقرير.

كما تحدثت الأخت/ منى الحارثي عن التعاون القائم بين الجهات الحكومية وبين المدرسة الديمقراطية في سبيل إنجاح أهدافها فقالت:

نحن كمدرسة ديمقراطية لدينا علاقات وشراكات مع جهات حكومية منها: الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، اللجنة العليا للانتخابات، وزارة التربية والتعليم، المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، البرلمان، وزارة حقوق الإنسان.

وبشكل عام علاقات الشراكة القائمة بيننا وبين الجهات الحكومية يسودها جو من التعاون المشجع والمثمر، فعلى سبيل المثال اللجنة العليا للانتخابات تسهل عملنا في الرقابة على الانتخابات، وتدعمنا أيضاً بالأدوات اللازمة لعقد دورات انتخابات الأطفال والإشراف على انتخابات برلمانات الأطفال.

واختتمت حديثها بالشكر لكل الجهات التي تساعد المدرسة على تحقيق أهدافها.

كما التقينا بالأخ/ محمد علي المقطري المحامي رئيس الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان، المدير التنفيذي للمرصد اليمني لحقوق الإنسان الذي حدثنا عن الدورة فقال:

تحدثنا في الدورة عن أهمية المحاكمة العادلة، وأن ضمان حقوق الإنسان أمام القضاء يقوم عليه حماية كافة حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاجتماعية، والدستور اليمني كفل هذه الحقوق من مرجعية القانون الدولي لحقوق الإنسان وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتي تلتزم بها اليمن بموجب المادة السادسة من الدستور.

وأضاف يقول: إن ضمان الحق بمحاكمة عادلة هو أهم ما يميز المجتمع الديمقراطي، ودولة القانون حيث تتحقق معه المساواة والعدالة، وسيادة القانون، ومشروعية الحكم والسلطة.

وعن مخرجات الدورة قال: سيكون من مخرجات هذه الدورة إصدار تقرير سنوي يحتوي على رصد للانتهاكات التي تتعرض لها مبادئ وضمانات الحق في محاكمة عادلة، وتقويم الأداء على مستوى الواقع، إضافة إلى تقويم مناهج القضاء العالي ومدى مواءمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقضاء الحديث.

وتحدث إلينا الأخ/ جمال عبد الله الشامي رئيس المدرسة الديمقراطية عن الدورة وأهدافها والمستهدفين منها فقال:

الدورة تهدف إلى تدريب المحامين على آلية المحاكمة العادلة، وتقام ضمن برنامج الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان التي تستهدف "100" محام من مختلف محافظات الجمهورية، أما بالنسبة للقضاة فإن المدرسة الديمقراطية وضمن خطتها للعام القادم ستستهدف تدريب "80" قاضياً على الاتفاقيات الدولية.

وبين الأخ/ الشامي أن المدرسة الديمقراطية قد قامت بتدريب "460" طالباً وطالبة في كلية الشريعة بصنعاء، بالإضافة إلى "50" قاضياً من المعهد العالي للقضاء.

وفي نهاية حديثه تمنى الأخ/ جمال الشامي أن يستفيد جميع المحامين من هذه الدورة في مراقبة المحاكمات حيث سيصدر تقرير عن الشبكة حول هذا الموضوع.

الاستغلال الأمثل للثروات والموارد المالية

رياض شمسان

. مما لا شك فيه أن الثروات التي أنعم بها الله جل شأنه على اليمن من زراعة وأسماك ونفط وغاز ومعادن .. إضافة إلى المساعدات والقروض المقدمة لنا من الدول الشقيقة والصديقة كل هذه الثروة والموارد والتمويلات المالية لو استغلت الاستغلال الأمثل فإنها ستسهم بفاعلية في التغلب على كافة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ..ولن يعاني مجتمعنا من أي مشاكل.

وتواصلاً لاستخراج وتصدير ثرواتنا الطبيعية دشن الأخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح يوم السبت الماضي في ميناء بلحاف بمحافظة شبوة ثاني أكبر مشروع لتصدير الغاز المسال في الوطن العربي والذي دخلت به اليمن نادي الدول المصدرة للغاز الطبيعي وبهذا المشروع الاستراتيجي الذي دشن به الأخ رئيس الجمهورية تصدير أول شحنة من الغاز المسال إلى الأسواق العالمية .. ستوفر أكثر من عشرة آلاف فرصة عمل وعائدات تصل إلى (2,5) مليار دولار سنوياً.. أي أنه سيضمن رفد خزينة الدولة بإيراد منتظم وكبير سنوياً لمدة خمسة وعشرين عاماً.

وفي الوقت الذي نحمد فيه الله سبحانه وتعالى على النعم الكبيرة التي وهبها لليمن فإننا نأمل من الحكومة استغلال هذه الثروات والمنح والقروض الاستغلال الأمثل لتعود ثمارها بالخير على الوطن والمواطن بحق وحقيق .. وأعتقد أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي تتحمل المسؤولية الكبرى في ترجمة ذلك عملياً على أرض الواقع.

لذا وحتى لا تتكرر السلبيات السابقة التي رافقت عملية تنفيذ هذه الوزارة للمهام المناطة بها في الأعوام الماضية حيث لم تستغل الوزارة العديد من التمويلات الخارجية المخصصة للمشاريع التنموية والخدمية والقيام بتنفيذها .. وتجمدت تلك التمويلات التي تقدر بمئات المليارات من الريالات ولم يستفد منها الوطن والمواطن... ويبدو ذلك نتيجة لانشغال الأخ الدكتور عبد الكريم الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي في رئاسة العشرات من اللجان المكلف بها التي لم تمكنه من توزيع تلك التمويلات الخارجية على المشاريع وتنفيذها على أرض الواقع .. وبالتالي يا حبذا لو يتكرم الدكتور عبد الكريم الأرحبي بالاستعانة بالأخ هشام شرف نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي المشهود له بالكفاءة العالية والخبرة الطويلة والواسعة في هذا المجال ليتولى المسؤولية الكاملة في متابعة عملية الاستفادة من التمويلات الخارجية وتنفيذ المشاريع في الفترات الزمنية المحددة لها أولاً بأول .. بدلاً من ترحيلها وتأجيلها والمماطلة في تنفيذها أو تجميدها.